بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن من الاتجاهات التي كان لها الأثر السيئ على واقع المسلمين العلمي والعملي قديماً وحديثاً: " الاتجاه الكلاميّ "، والذي كان له أثرٌ واضحٌ في حدوث بدع كلاميةٍ ليست من دين الإسلام في شيء.

ومما يزيد الأمر خطورةً والأثر عمقاً أن يُتوصل إلى تقرير بعض هذه البدع بالأدلة الشرعية، مما يؤدي بحد ذاته إلى تلبيس الحق بالباطل والهدى بالضلال.

ومن الأدلة الشرعية التي استعملها أهل الكلام لتقرير بعض البدع الكلامية: دليل "**الإجماع**"، والذي يعد المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي، وهو من خصوصيات هذه الأمة، بل أصبح شعاراً لها ولقباً يطلق عليها (أهل السنة والجماعة)، يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: " وسُمُّوا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين"(١).

لكن هؤلاء المتكلمين حين احتجوا بهذا الدليل ابتعدوا عن الطريق المستقيم الذي توافرت فيه شروط الإجماع، ولذلك أصبحت هذه الإجماعات عند التدقيق والتمحيص دعاوى تحتاج في نفسها إلى دليل يسندها.

ولقد تنبه إلى هذه الظاهرة الخطيرة العلماء الربانيون أمثال الإمام الشافعي والإمام أحمد والإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - عليهم رحمة الله - وغيرهم ...

---

(١) مجموع الفتاوى : ٣/ ١٥٧

فنجد الإمام أحمد يقول: " من ادعى الإجماع فهو كذب"[١].

وقد وجه ابن القيم هذا القول من الإمام أحمد على أنه قاله في معرض الرد والإنكار على المعتزلة فيما يوردونه من إجماع يردون به السنن فقال : " وليس مراده بهذا استبعاد وجود الإجماع، ولكن أحمد وأئمة الحديث بُلُوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فبيَّن الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها"[٢].

ومما يؤكد هذا القول أنه جاء في رواية عبدالله بن أحمد أن الإمام أحمد قال:" من ادعى الإجماع فهو كذب، لعل الناس قد اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي والأصم "[٣]، و معلوم أن المريسي والأصم من أئمة المتكلمين.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد نالت هذه الظاهرة شيئاً من اهتمامه، فنبّه عليها، وردَّ على بعض هذه الإجماعات المدعاة، وبيَّن زيفها وخطأها في مواضع من كتبه.

يقول في ذلك: "ولأهل الكلام والرأي من دعوى الإجماعات التي ليست صحيحة بل قد يكون فيها نزاع معروف، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادعوا فيه الإجماع، ما يطول ذكره هنا "[٤].

وفي موضع آخر بعد أن ناقش إحدى هذه الإجماعات قال: " وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في الكلام ونحوه، وما أكثرها، فمن تدبَّرها وجد عامة المقالات الفاسدة يبنونها على مقدمات لا تثبت إلا بإجماع مدعى أو قياس، وكلاهما عند التحقيق يكون باطلاً"[٥].

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله: ٤٣٨، وانظر: الإحكام لابن حزم: ٥٤٢/٤، المسوَّدة:٦١٦/٢-٦١٧، إعلام الموقعين:٣٤/١، ٥٧٤، مختصر الصواعق : ٥٠٦

(٢) مختصر الصواعق : ٥٠٦

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله: ٤٣٨

(٤) النبوات:٤٧٩/١

(٥) الفتاوى الكبرى : ٥/ ١٢٧، ١٨١،وانظر: مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٥، ١٧ / ٣٣٤-٣٣٥

وبعد هذا العرض يتبين أن هذه الظاهرة، وهي ظاهرة " **الإجماعات المدعاة في أصول الدين** " من الظواهر الكلامية التي تستحق الدراسة والتتبع، ولهذا فقد أجمعت أمري بعد الاستعانة بالله تعالى، و الاستشارة والاستخارة أن يكون موضوع بحثي لمرحلة الماجستير في: " **دعاوى الإجماع عند المتكلمين في مسائل أصول الدين (عرض ونقد)** ".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

ترجع أهمية الموضوع إلى أمورٍ:

١- أن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي، ومن الأدلة التي تبنى عليه المسائل سواءً كان ذلك في أصول الدين أو في فروعه، ووقوع الخطأ فيه يؤدي إلى وقوع الخطأ فيما ينبني عليه من المسائل، وإلى قول على الله بلا علم، و تلبيس للحق بالباطل، وهذا هو واقع حال المتكلمين فيما ادعوه من إجماع، حيث رتبوا عليه مسائل كباراً من أصول الدين(١).

٢- أن الإجماع له مكانة عند أهل الكلام؛ لأنه من الأدلة السمعية القطعية، وهم يشترطون للاستدلال على مسائل الأصول ، أن تكون الأدلة قطعية سواءً كانت عقلية، أو سمعية. ولذلك قسموا إدراك أصول الاعتقاد إلى ثلاثة أقسام :ما لا يدرك إلا بالعقل كمعرفة الله ووجوده ، ومالا يدرك إلا بالسمع كالأمور الأخروية ، وما يمكن إدراكه بالسمع والعقل، كرؤية الله عند بعضهم، ودليل العقل معلوم، و أما دليل السمع فهو الكتاب والسنة والإجماع.

أما اعتمادهم على الإجماع في مسائل العقيدة، فيشهد له استدلالهم به، كما في كتاب أبي الحسن الأشعري (رسالة إلى أهل الثغر) حيث حكى فيه واحداً وخمسين إجماعاً على مسائل من أصول الدين، وكذلك غيره.

٣- أن هذه الإجماعات المدعاة، يلزم منها نسبة القول بهذه المسائل الكلامية والبدعية إلى عموم الأمة، بل يصبح هذا قول المسلمين، والقول الآخر - والذي قد يكون هو

---

(١) انظر: درء التعارض : ٨ / ٩٦

الصحيح في نفس الأمر، بل قد يكون إجماع السلف عليه- قول غير المسلمين، وهذا غلط في حق الأمة وقبل ذلك هو غلط في حق الإسلام(١).

٤- ما يترتب على هذه الإجماعات المدعاة من بدع عظيمة منها:

- تجويزهم الاستغاثة والاستشفاع بغير الله تعالى.

- منع قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى.

- بدعة الإرجاء التي قامت على أصلين ادعوا الإجماع عليهما: (أن أصل الإيمان في اللغة التصديق، وأنه لا يجتمع في الشخص الواحد إيمان وكفر).

- إدعاء الإجماع على أمور مجملة ومصطلحات حادثة، وهذا فيه تلبيس للحق بالباطل.

....إلى غير ذلك من الانحرافات العقدية.

٥- ما يترتب على هذه الإجماعات من المفاسد الكثيرة في حق النصوص والأمة و الملة:

- أما في حق النصوص: فالقيام على ما عارض هذه الإجماعات بالتأويل الباطل إن كان قرآناً، أو الرد والتأويل معاً إن كانت أخبار الآحاد.

- وأما في حق الأمة: فمن أظهره البغي الذي يكون على من خالف هذه الإجماعات المدعاة، إما بالتكفير تارة أو بالتضليل تارة .

ومنها، ما ذكره أهل العلم من تسلط الفلاسفة والدهرية على المسلمين لاعتقادهم أن هذه الأصول التي قامت على هذه الإجماعات هي من دين الإسلام، ولذلك يقول ابن تيمية بعد أن ناقش إجماعاً من هذه الإجماعات، معلقاً على ما حصل بسبب ذلك:" وبذلك صالت الدهرية على أهل الكلام الذين سلكوا هذه السبيل؛ فإنهم لما رأوا فساد هذا القول في صريح المعقول وظنوا أن هذا قول الرسل وأتباعهم، اعتقدوا أن الرسل-

(١) انظر: المصدر السابق:٨/٩٤

صلوات الله عليهم - أخبرت بما يخالف صريح المعقول، ثم مَنْ أحسن الظن بهم قال: فعلوا ذلك لمصلحة الجمهور إذ لم يمكن مخاطبتهم بالحق المحض، فكذبوا لمصلحة الجمهور، فساء ظن هؤلاء بما جاءت به الأنبياء، وامتنع أن يستدلوا به على علم، وأولئك المتكلمون بجهلهم قصدوا إقامة الدليل على تصديق الأنبياء ونصر ما جاءوا به، فلما نقص علمهم بالسمعيات والعقليات أدى ما فعلوه إلى تكذيب الرسل، والطعن فيما جاءوا به"(١).

- وأما في حق الملة: ففتح الباب لأعداء الدين؛ للقدح في مصادر الشريعة الإسلامية؛ حيث استغل ذلك المستشرقون بالقدح في دليل الإجماع، بتصويرهم إياه على أنه وسيلة من وسائل علماء المسلمين؛ لاستحداث أمورٍ في الشريعة، وجعل ما كان محرماً أو بدعةً في السابق مسوغاً أو سنة، ومن ثم استشهدوا بإجماعٍ مدعى، وهو جواز التوسل بالصالحين فقالوا: " وقد أصبح بفضل الإجماع ما كان في أول أمره بدعة أمراً مقبولاً نسخ السنة الأولى... فالتوسل بالأولياء - مثلاً - صار عملياً جزءاً من السنة"(٢).

٦- إظهار تناقض أهل البدع وزيف ادعاءاتهم، حيث إن الواحد يدعي الإجماع في مسألة، ثم ينقضها في مكانٍ آخر، وهذه سمة بارزةٌ من سمات أهل البدع عموماً، والمتكلمين خصوصاً، وتظهر جلياً في دعاوى الإجماع عندهم - كما سيأتي بإذن الله-.

٧- إبراز تساهلهم في النقل والتثبت وقلة عنايتهم بالمستند لهذه الإجماعات، وهذا يدركه كل من اطلع على كتبهم وتتبع إجماعاتهم.

٨- أن هذا الموضوع على الرغم من أهميته لم تكتب فيه رسالة علمية، أو دراسة عقدية فيما اطلعت عليه(٣).

---

(١) المصدر السابق: ٨/ ٩٧- ٩٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية : مادة إجماع ١/٤٣٩

(٣) هناك ثلاث رسائل ماجستير في جامعة أم القرى، طبعت مجموعة في مجلد واحد بعنوان: (المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع في العقيدة جمعاً ودراسة) إعداد كلاً من :خالد الجعيد، علي العلياني، ناصر الجهني، لكن هذه الرسائل خارج موضوع البحث؛ لأنها تجمع الإجماعات القطعية التي حكاها ابن تيمية على مسائل العقيدة، دون التطرق إلى إجماعات المتكلمين المدعاة لا من قريب ولا من بعيد، ثم هذه الرسائل في الإجماعات الموافقة لأهل السنة، وموضوع البحث هنا في الإجماعات المخالفة لهم.

أهداف البحث:

١- دراسة **الإجماع** عند المتكلمين في أصول الدين، لبيان مرادهم منه، وتصورهم له، ومتى يحتجون به؛ تمهيداً للدخول إلى مناقشة إجماعاتهم.

٢- بيان الفرق بين منهج السلف، و منهج المتكلمين في الإجماع في أصول الدين.

٣- بيان سمات الإجماعات المدعاة في أصول الدين، ومفاسدها، حتى يكون المطلع في كتبهم على حذر منها.

٤- مناقشة الإجماعات المدعاة في أصول الدين: (الألوهية، الربوبية، الأسماء والصفات، النبوات، القدر، الأسماء والأحكام) .

خطة البحث:

البحث يتكون من جانبين:

جانب **نظري**: وهو ما يتعلق بمفهوم الإجماع عند السلف والمتكلمين والمقارنة بينهما، ويدخل تحته السمات والمفاسد المترتبة على هذه الإجماعات المدعاة

وجانب **تطبيقي**: وهو ما يتعلق بجمع الإجماعات المدعاة ومناقشتها.

وعلى هذا جعلت البحث في بابين: باب نظري، وباب تطبيقي، وسبقتهما بمقدمة وتمهيد، فكانت الخطة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد : ويشمل:

التعريف بمفردات العنوان (الدعاوى، الإجماع، المتكلمون، أصول الدين)

الباب الأول:منهج السلف ومنهج المتكلمين في الاستدلال بالإجماع على مسائل أصول الدين.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الإجماع عند السلف. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:مفهوم الإجماع عند السلف.

المبحث الثاني:منزلة الإجماع عند السلف.

المبحث الثالث: حجية الإجماع في مسائل الاعتقاد عند السلف.

الفصل الثاني: الإجماع عند المتكلمين. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهومه و حجيته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الإجماع عند المتكلمين.

المطلب الثاني: حجية الإجماع عند المتكلمين.

المبحث الثاني: ترتيب الإجماع بين الأدلة عند المتكلمين.

المبحث الثالث: الاستدلال بالإجماع على مسائل أصول الدين.

المبحث الرابع: طرق الإجماع وألفاظه .وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طرق الإجماع عند المتكلمين.

المطلب الثاني: ألفاظ الإجماع عند المتكلمين.

الفصل الثالث: الفرق بين إجماعات السلف و إجماعات المتكلمين.وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفرق باعتبار المجمعين.

المبحث الثاني: الفرق باعتبار مرتبته بين الأدلة.

المبحث الثالث: الفرق باعتبار الشمول.

المبحث الرابع:الفرق باعتبار المستند.

الفصل الرابع: سمات الإجماعات المدعاة ومفاسدها. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سمات الإجماعات المدعاة. وفيه خمس سمات:

السمة الأولى:عدم المستند.

السمة الثانية: عدم ثبوت النقل.

السمة الثالثة:الإجماع على ألفاظ مجملة.

السمة الرابعة: الإجماع على مصطلحات حادثة.

السمة الخامسة: إيراد الإجماع في محل النزاع.

المبحث الثاني: المفاسد المترتبة على الإجماعات المدعاة. وفيه ست مفاسد :

المفسدة الأولى: رد أخبار الآحاد.

المفسدة الثانية: التحريف.

المفسدة الثالثة: التكفير.

المفسدة الرابعة: نشر البدع.

المفسدة الخامسة:نسبة القول الخطأ إلى الإسلام وأهله.

المفسدة السادسة: تسلط الأعداء في القديم والحديث.

الباب الثاني: إجماعات أهل الكلام المدعاة على مسائل أصول الدين ومناقشتها.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الإجماعات في توحيد الألوهية والربوبية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإجماعات في توحيد الألوهية.

المبحث الثاني: الإجماعات في توحيد الربوبية.

الفصل الثاني: الإجماعات في توحيد الأسماء والصفات. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإجماعات في الأسماء .

المبحث الثاني: الإجماعات في الصفات.وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإجماع على امتناع قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى.

المطلب الثاني: إجماعات في نفي صفات عن الله بألفاظ مجملة واصطلاحات حادثة.

المطلب الثالث: إجماعات في تأويل آيات وأحاديث الصفات.

المطلب الرابع: إجماعات في الصفات متفرقة.

الفصل الثالث: الإجماعات في النبوات والقدر. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإجماعات في النبوات.

المبحث الثاني: الإجماعات في القدر.

الفصل الرابع: الإجماعات في مسائل الإيمان و الأسماء والأحكام. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإجماعات في مفهوم الإيمان.

المبحث الثاني: الإجماعات في الأسماء والأحكام.

الخاتمة: وتشمل نتائج البحث .

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المذاهب والفرق المعرّف بها.
- فهرس الإجماعات المدعاة.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

يمكن تلخيص المنهج المتبع في كتابة البحث كالتالي:

أولاً: فيما يتعلق بجمع المادة العلمية:

* في **الباب الأول** من البحث والذي يتعلق بالكلام على منهج السلف والمتكلمين في الإجماع، سرت فيه على المنهج التالي:

١- حرصت في تحرير مذهب السلف و منهجهم في الاستدلال بالإجماع، ومرادهم به:

بالرجوع - أولاً- إلى مصادرهم المتقدمة، والتي اعتنت بالكلام على مباحث الأدلة وطرق الاستدلال بها، ككتاب (الرسالة) و (جماع العلم) للشافعي.

وثانياً: ما ينقله أهل الأصول في كتبهم، عن الأئمة المتقدمين من السلف، من النقول حول هذا الموضوع.

وثالثاً: النظر في استدلالاتهم بدليل الإجماع -وخاصة في مسائل أصول الدين- واستقراء مواردهم فيه، فإنها تحكي شيئاً من منهجهم وطريقتهم في الإجماع.

٢- أما في تحرير مذهب المتكلمين في ذلك:

فأولاً: الرجوع إلى كتب أصول الفقه التي ألفها أهل الكلام- باختلاف فرقهم- مراعياً التقدم التاريخي في ذلك في الغالب.

ثانياً: النظر في كلامهم على مباحث الأدلة في كتبهم الكلامية، فإنها تعطي تصوراً دقيقاً عن منهجهم في الإجماع.

ثالثاً: النظر في استدلالاتهم بدليل الإجماع في مسائل أصول الدين، واستقراء مواردهم فيه، فإنها تحكي - هي الأخرى - شيئاً من منهجهم وطريقتهم في الإجماع.

* أما **الباب الثـــاني** من البحث والذي يُعنى بجمع الإجماعات المدعاة ومناقشتها، فقد سرت فيه على المنهج التالي:

١- تتبع الإجماعات المدعاة وجمعها - في الغالب- من كتب المتكلمين الكلامية المعتمدة، مع الرجوع في بعض الأحيان إلى كتبهم الأخرى- غير الكلامية- لزيادة التوثيق أو تتبع الأدلة.

٢- الإجماعات الداخلة تحت نطاق البحث والجمع هي:

- ما ادعاه المتكلمون من إجماع على مسائل يخالفون بها أهل السنة، أما المسائل التي وافقوا فيها أهل السنة، فلا تدخل ضمن البحث، مثل: كثير من مسائل اليوم الآخر وغيرها.

- الإجماع على ألفاظ مجملة أو مصطلحات حادثة، كالإجماع على نفي الجهة والتحيز.

ثانياً: فيما يتعلق بعرض المسائل ودراستها:

* في **الباب الأول** من البحث سرت فيه على المنهج التالي:

١- قمت بعرض أقوال السلف وآرئهم حول الإجماع، وأكثرت من نقل أقوالهم في ذلك، وضرب الأمثلة عليها من استدلالاتهم، حرصاً على تأصيل منهجهم، وترسيخ الفكرة في ذهن القاريء، وبيان أن هذا منهج جماعي لهم، وليس منهجاً فردياً لأحدهم.

٢- قمت بعرض آراء المتكلمين حول الإجماع ومنهجهم في الاستدلال به على مسائل أصول الدين، ثم قومتها من حيث الموافقة والمخالفة لأهل السنة، مستصحباً في ذلك أقوال أهل العلم - المتقدمين منهم والمتأخرين- ممن هم على منهج السلف، مع الاستفادة من أراء المخالفين لهم من أهل الكلام.

ومما يجب أن يراعى عند استعراض آراء أهل الكلام في هذه القضية التأصيلية أن هناك تفاوتاً بينهم في المناهج، وهذا التفاوت حاصل بينهم على مستوى الفرق، وعلى مستوى متقدميهم و متأخريهم، وأيضاً على مستوى الأفراد أنفسهم، لكن ما أذكره عنهم وأقرره فيهم، فإنما هو أمر أغلبي، وسمة عامة قد لا تنطبق على جميع أفرادهم، لكنه وصف غالب لهم، وهذا أمر طبيعي في كثير من القضايا المطروحة! كيف وإذا كان الحديث عن المتكلمين الذين وصلوا إلى أن يناقض العالم نفسه، ولهذا فلا يمكن ضبط مقالاتهم ومذاهبهم ضبطاً دقيقاً، لكن هناك خطوط عريضة، وأفكار يتفقون عليها، هي التي ستكون مجال بحثي- بإذن الله-.

٣- حرصت حين الكلام على مفهوم الإجماع عند كلا الطرفين، أن لا أدخل في القضايا الدقيقية والتفريعات الجانبية، التي يذكرها الأصوليون حول الإجماع؛ لأن محلها كتب الأصول، وإنما أُعنى بالمفهوم الكلي لهذا الدليل، ومقصود كل طرف منهم بالإجماع

حين الاستدلال به، ومتى يستدلون به على مسائل العقيدة، وهذه من صميم مباحث أصول الدين؛ لأن أصول الدين مسائل ودلائل.

٥- استعنت عند ذكر سمات الإجماعات المدعاة عند أهل الكلام ومفاسدها، بذكر أمثلة من إجماعاتهم تؤكد ذلك، **ولا يفوتني أن أنبه** إلى أني قدَّمت هذه السمات وهذه المفاسد في الباب الأول، مع أن حقها التأخير إلى آخر البحث؛ باعتبارها من نتائج عرض الإجماعات المدعاة ومناقشتها، كل ذلك من أجل انضباط خطة البحث وانسجامها.

* أما **الباب الثاني** فقد سرت في عرض مسائله ودراستها على النحو التالي:

١- أضع لكل مسألة من المسائل عنواناً يدل عليها.

٢- أذكر المسألة التي ادعي فيها الإجماع، وأبين مرادهم من ذلك.

٣- أذكر من نقل الإجماع عليها منهم ناقلاً قوله، ومقدماً من الأقوال أصرحها وأوضحها في حكاية الإجماع، وفي بعض المسائل التي تكثر فيها الأقوال أنقل بعضها، وأعزو في الحاشية إلى بقيتها.

٤- أشير - باختصار - إلى من ذهب إلى هذا الرأي من أهل الكلام ممن لم يحكِ الإجماع، عازياً تلك الآراء إلى مصادرها.

٥- أذكر مستندهم لهذا الإجماع إن كان لهم مستند، مراعياً في الاستقصاء لأدلة المسألة والاستطراد فيها مدى أهمية المسألة ومكانتها العلمية.

٦- ثم بعد ذلك أقوم بمناقشة هذا الإجماع بالطرق العلمية المعتبرة عند أهل العلم، والتي تُسلك في القدح في دليل الإجماع، ومن أهمها:

- مناقشة ثبوت الإجماع المدعى، والاعتراض عليه بعدم انعقاد إجماع العلماء عليه، وهذا يكون بإيراد الأقوال المتقدمة - زمنياً على حاكي هذا الإجماع - المخالفة له في الرأي، والتي تدل على أن المسألة ليس فيها إجماع، وقد استطرد في ذكر النقول في ذلك حتى يكون ذلك قاطعاً لكل شبهة في ثبوت الإجماع عند مدعيه، وهذا الجانب من أهم الجوانب القادحة في دليل الإجماع.

- مناقشة مستند الإجماع، وذلك بالقدح إما في ثبوته، أو في دلالته على المسألة.

- بيان أن هذا الإجماع معارض للأدلة الأخرى الثابتة من الكتاب والسنة، ومعارضته دليل على فساده؛ إذ الإجماع الصحيح لا يمكن أن يعارض الأدلة الأخرى الصحيحة، كما هو مقرر عند أهل العلم.

- بيان بعض الجوانب والحيثيات الأخرى التي تدل على فساد أصل المسألة وبطلانها، فضلاً عن دعوى الإجماع فيها، كذكر بعض ما يلزم عن هذا القول.

٧- بعد مناقشة الإجماع أُعقبه بذكر النتيجة التي توصلت إليها، من خلال المناقشة.

٨- أختم المسألة بذكر القول الصحيح في هذه المسألة باختصار، مع دليله إن لم أكن قد ذكرته أثناء المناقشة.

٩- أثناء قراءة هذا الباب والاطلاع على عرض المسائل فيه ومناقشتها، يحسن أن يُراعى ما يلي:

- أن هدف البحث في هذا الباب بالدرجة الأولى هو نقض هذه الإجماعات، وبيان عدم ثبوتها وحقيقتها، وما زاد على ذلك من بيان فساد أصل المسألة المدعى عليها الإجماع، فإنه أمر زائد على هدف البحث الأساسي، ولهذا فقد لا أطيل في بيان فساد أصل المسألة وبطلانها، أو أذكر ذلك باقتضاب واختصار؛ لأن الجمع بين الأمرين - النقض وبيان الفساد- قد يطيل البحث ويخرجه من مقصوده.

- أطلت الكلام واستقصاء الأدلة أثناء العرض والمناقشة في الإجماعات المدعاة في توحيد الألوهية أكثر من غيره، نظراً لأن هذه الإجماعات ما زالت حاضرة عند أهل الكلام المعاصرين، ويعولون عليها في كثير من بدعهم المنتشرة في أوساطهم، فاحتاج الأمر إلى مزيد بيان.

- حاولت أن أراعي في المسائل المذكورة في مباحث هذا الباب الترتيب العلمي والمنطقي لها قدر المستطاع، لكن قد لا يتيسر ذلك في بعض الأحيان، والسبب يعود في ذلك إلى أن البحث يقوم على تتبع الإجماعات المدعاة، وهذه عادة ما تكون متفرقة وليس لها رابط يربطها إلا أنها تندرج تحت فصل عام من فصول هذا الباب.

- لا بد أن يستصحب - القاريء الكريم- لهذا الباب، ما قررته في الباب الأول من قضايا مهمة لها أثرها في مناقشة إجماعاتهم، كمسألة: المعتبر في أهل الإجماع، ووقت الإجماع، وألفاظه، ومسألة: الإجماع على ألفاظ مجملة واصطلاحات حادثة، وغير ذلك من

المسائل التي لها أثرها في المناقشة، وهذا يعني أن لا يؤخذ الباب الثاني بمعزل عن الباب الأول، وعلى هذا فلا أحتاج في ثنايا تلك المسائل على التنبيه والتذكير والإحالة على هذه القضايا.

ثالثاً: فيما يتعلق برسم البحث وهوامشه وخدمة نصه:

١ - عزوت الآيات القرآنية الكريمة الواردة بذكر السورة ورقم الآية في المتن.

٢ - خرَّجت الأحاديث النبوية من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بالإحالة إليهما أو إلى أحدهما، وإن كان في غيرهما، ذكرت من أخرجه دون استقصاء، مع بيان حكم أهل العلم المختصين عليه صحة وضعفاً.

٣ - وثقت المادة العلمية من مصادرها الأصيلة، واجتهدت في نقل الأقوال من مصادرها ما أمكن، وقليل ما أنقل بالواسطة، وإذا نقلت أشرت إلى ذلك بالحاشية.

٤ - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، ما عدا الأنبياء والخلفاء الأربعة، ومشاهير الصحابة كالعبادلة، والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة، وابن تيمية وابن القيم، والعلماء المعاصرين، ونحوهم من المشاهير.

٥ - عرفت بالمذاهب والفرق والطوائف التي ورد ذكرها في البحث بما يوفي بالغرض، مع الإحالة إلى المصادر التي توسعت في الحديث عنها.

رابعاً: وضع الفهارس العلمية اللازمة:

ذيلت البحث بفهارس علمية تسهِّل على القارىء الكريم الرجوع إلى مادته، وهي كالتالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المذاهب والفرق المعرّف بها.
- فهرس الإجماعات المدعاة.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله العلي القدير وأشكره- وهو المستحق للحمد والشكر دائماً-الذي أعانني على إعداد هذا البحث ويسر لي أسباب إنجازه وإتمامه.

وأثني بالشكر بعد شكر الله تعالى، بشكر والديَّ واللذين كان لهما أكبر الأثر في دفعي وتحفيزي لسلوك هذا الطريق، والسير على هذا الدرب، وتذليل الصعاب في ذلك.

والشكر موصول إلى هذا الصرح الشامخ المبارك: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية أصول الدين فيها ممثلة في عميدها ومجلسها، ولقسم العقيدة رئيساً وأعضاء لرعايتهم للبحث، ومتابعة خطواته، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والفضل العميم لفضيلة شيخي واستاذي الأستاذ الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن الخميِّس الذي شرفني بإشرافه على الرسالة، وكان متابعاً لها منذ مراحلها الأولى إلى أن وصلت إلى النهاية، وكان لتواضعه وتوجيهاته وملاحظاته أكبر الأثر على البحث والباحث، فأسأله تعالى أن يجزل له المثوبة، وأن يبارك له في عمره وماله وولده، إنه سميع مجيب الدعوات.

والشكر موصول لأستاذي الكريمين: أ.د/ مختار محمود عطا الله، ود/عبدالكريم بن محمد الحميدي على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وإبداء مرئياتهم وملحوظاتهم تجاهها.

ولا يفوتني - أيضاً- أن أشكر جامعتي الموقرة جامعة القصيم ممثلة في قسم العقيدة ورئيسه وأعضائه الكرام، والذين كانوا عوناً لي - بعد الله- على إتمام البحث، وأخص منهم بالذكر شيخيَّ العزيزين: فضيلة الدكتور/ عبدالله المشيقح، والدكتور/ ابراهيم الدوسري، اللذين فتحا لي مكتبتهما وزوداني بما أحتاجه من كتب ومراجع، وخاصة كتب أهل الكلام التي لا تتوافر عند كل أحد، فأسأله تعالى أن يجازيهما عني خير الجزاء.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

